أثر المؤسسات في طبيعة المعارضة السياسية في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية)

م.م. عباس هادي عبهول الميالي

كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة

الكلمات المفتاحية: المعارضة السياسية، الأحزاب السياسية، الجماعات الضاغطة

الملخص:

يعد موضوع المعارضة السياسية أحد المواضيع المحورية في الدراسات السياسية، لما له من أبعاد عديدة، وهو من المواضيع الأكثر استقطاباً وتداولاً في الفكر السياسي المعاصر، وان وجود المعارضة السياسية في أي نظام سياسي لهو دليلٌ على نضج ذلك النظام وتطوره، وتكمن فلسفة المعارضة السياسية في أنها وسيلة لتحقيق المساواة والعدالة في ممارسة الحكم عبر قبول التعددية في الهيكل السياسي، وتكمن فاعليتها من كونها تعمل تحت المظلة الدستورية للبلاد فهي هيئة رقابية فاعلة على عمل الهيئات السياسية الرسمية، وأداة تقويمية بناءة تهدف إلى تقويم العمل الحكومي وتصحيح السياسات وتطبيقها بصورة تخدم المصالح العليا للأفراد والوطن، وتكون الرقيب والضابط للحد من أي انحراف في استخدام السلطة أو استغلال الصلاحيات والنفوذ في استخدامها، ومن أهم الأنظمة السياسية المعاصرة التي تبنت المعارضة السياسية هو النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية إذ مهد النظام السياسي الرئاسي، والذي تمحور أساس الحكم فيه حول حزبين سياسيين تبادلا الوصول الى دفة الحكم السياسية لعقود من الزمن وهما الحزبين (الديمقراطي والجمهوري) فعندما يتولى احدهما الحكم يتولى الحزب الثاني شكل المعارضة وتركز هذه الأحزاب كثيراً على دور المؤسسات المجتمعية وجماعات الضغط المؤثرة في الرأي العام والقرار السياسي الأمريكي وتنضوي تحت مظلة أحد الحزبين الرئيسيين وتكون داعمة له ليمثلها في الحكومة الأمريكية ويسعى لتحقيق مصالحها ايماناً منه بأن هذه المؤسسات والجماعات الضاغطة هي القاعدة الجماهيرية التي يعتمد عليها الحزب في الوصول إلى سدة الحكم.

المقدمة:

تعود جذور النظام السياسي الأمريكي إلى عام 1776م عند دخول المستعمرات الأمريكية مرحلة جديدة من تأسيسها، أو إلى 1781م حينما أقر الدستور الأمريكي في مؤتمر فيلادلفيا والذي لا يزال سارياً إلى يومنا هذا، ويعد الدستور الأمريكي أقدم دستورٍ كُتب في العصر الحديث، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأولى التي طبقت النظام الرئاسي في الحكم والوحيدة في الديمقراطيات الغربية في ذلك، ويعد النظام الرئاسي من خصائص المجتمع الأمريكي، وهو وليد للظروف التاريخية والاقتصادية والحضارية لهذا المجتمع، والتي تُميّز هذا النظام عن الأنظمة البرلمانية، وللنظام السياسي الأمريكي مميزات خاصة ومؤسسات دستورية قوية ساهمت العوامل والظروف المحيطة بنشأة النظام في تكوينها، وللمجتمع الأمريكي خصائص ومستوى ثقافي ساهم في تطور هذا النظام السياسي وبقائه وتقدمه في مختلف الجوانب.

كان للمرتكز الاجتماعي وعقلية المجتمع وجميع ضوابطه وقيمه الاجتماعية التي تسيره وتتحكم به، دور أساسي وأثر في تكوين النظام السياسي الأمريكي، وكذلك يأتي دور المرتكز الاقتصادي وبناه التحتية ودوافعه في تحديد سمات هذا النظام التي سيرته ووجهت خططه الاقتصادية وتنميته، فالمجتمع الأمريكي تكّون عبر مراحل مختلفة من الزمن وتضافرت خلال مراحل تكوينه قوانين تاريخية واجتماعية وجغرافية و اقتصادية، فخلقت حالة خاصة تضاف للأنظمة السياسية بخبراتها الجديدة، كون نظامه السياسي وليد مجتمع مهجّر فخلق نظاماً مغايراً للأنظمة السياسية المعاصرة آنذاك، فأخذ بالتنظيم الفيدرالي لثلاثة عشرة ولاية حتى انتهى بدولة كبيرة شملت (50) ولاية. وسنبين في هذا البحث دور المعارضة السياسية وطبيعتها ودرجة قوتها وتأثيرها في النظام السياسي الأمريكي وما هي المؤسسات التي تمارس المعارضة السياسية و أثرها وفاعليتها.

أولاً: أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في موضوع دور المؤسسات في طبيعة تكوين شكل وطبيعة المعارضة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية ونظامها السياسي، حيث أدت هذه المؤسسات دوراً بارزاً وأثراً واضحاً في تكوين شكل المعارضة السياسية وفاعليتها، وما لهذه المعارضة من تأثير كبير في نفوس المجتمع الأمريكي ووجدانه، حيث أضفت بظلالها على درجة استقرار هذا النظام السياسي ومؤسساته وديمومته طيلة قرنين، وان المؤسسات وما مرت به من ظروف وملابسات هي من ساهمت في هذا التكوين السياسي القوي والمستقر وان

ما نشير اليه في طيات بحثنا بمصطلح النظام الأمريكي نعني به (النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية).

ثانياً: إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول دور المؤسسات في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وهل كان لها أثراً واضحاً في طبيعة تكوينه؟

ثالثاً: فرضية البحث: تبين فرضية البحث أن وجود المؤسسات في مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية أدى دوراً هاماً وأساسياً في شكل النظام السياسي الأمريكي وكان لها أثراً واضحاً في طبيعة تكوينه.

رابعاً: هيكلية البحث: تتكون هيكلية البحث من محورين أساسيين، يتبلور المحور الأول حول طبيعة التكوين المجتمعي والسياسي في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية ونأخذ هنا المؤسسات المعارضة والأحزاب السياسية، ويتكون المحور الأول من فرعين يتكلم الفرع الأول عن العوامل المؤثرة في تكوين وتنوع المجتمع الأمريكي، بينما يبحث الفرع أثر العوامل السياسية في تكوين المعارضة السياسية وكل فرع من الفرعين يتكون من جزئين (أولاً وثانياً) تبحث جزئيات هذه الفروع، والمحور الثاني يبين فاعلية المعارضة السياسية في النظام السياسي الأمريكي عبر فرعين لكل فرع منهما جزئين (أولاً وثانياً) يحدد الفرع الأول دور الأحزاب السياسية والمؤسسات في تكوين المعارضة ويؤكد الفرع الثاني فاعلية المعارضة السياسية في مؤسسات النظام السياسي الأمريكي.

المحور الأول: طبيعة التكوين المجتمعي والسياسي في النظام الأمريكي:

المؤسسات المعارِضة والأحزاب السياسية:

ساهمت الظروف المحيطة بالنظام السياسي الأمريكي بتطوره وتقدمه في مختلف الجوانب، وذلك عبر التلازم بين النظام السياسي الديمقراطي والتطور الاقتصادي الرأسمالي، كون الديمقراطية ترتكز على احترام الحريات العامة، ويرتكز النظام الرأسمالي على المبادرة الفردية للإنتاج والملكية الخاصة وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار فوجود هامش من الديمقراطية يساعد على نمو الاقتصاد الرأسمالي وتطوره، وسنبين ذلك عبر فرعين.

الفرع الأول: العوامل المؤثرة في تكوين وتنوع المجتمع الأمريكي:

يتميز المجتمع الأمريكي بالانكفاء على الذات دون الاهتمام بما يجري حوله، وهذا يرتكز على نزعة محلية إقليمية تجعل الأمريكيين يفتخرون بنجاح مؤسساتهم وتفوقهم على غيرهم

من الأوروبيين، فينشغلون بالمسائل المحلية في الحياة السياسية دون الاهتمام بالقضايا السياسية الدولية أو القومية. [1] ولبيان تلك الظروف ممكن أن نذكرها على محورين أولهما ظروف تكوين المجتمع الأمريكي وثانيهما عوامل ذلك التكوين.

أولاً: ظروف تكوين المجتمع الأمريكي:

ان الآمال التي جلبها الأوربيون وأولهم البريطانيون من أوروبا إلى القارة الأمريكية التي لم تعرف الحضارة بعد، جاءت بقدر الأمم التي جلبتها بالطمع بالذهب وحب العظمة وشرف خدمة الحاكم، والهرب من ظلم الحكومات الجائرة والفقر أو السجن، والعبادة بما يرون من طريقة، فصهرت الحياة بالتدريج هذا المجتمع وكونت منه الشعب الأمريكي [2]، وقد أسهمت الديمقراطية في تطوير النظام الاقتصادي صناعياً وتقنياً ما انعكس على تطوير النظام الاجتماعي الأمريكي، ورفع النظام السياسي الأمريكي من أهمية القطاع الخاص الرأسمالي وأضعف دور القطاع العام وتدخل الدولة في النظام الاقتصادي إلا في مثل بعض المجالات المتعلقة بالزراعة وصناعة الطائرات وغيرها، وهذا خاضع لفلسفة النظام الرأسمالي ومبادئ الاقتصاد الحر، ويتميز المجتمع الأمريكي بأنه استهلاكي إذ أدى التقدم التكنلوجي إلى رفع مستواه المعيشي، وزاد الوفرة الاقتصادية لدى أفراده ومن ثم

رفع من استهلاكه للحاجات، وهذا يؤدي الى تخفيف حدة التناقضات الاجتماعية ويساعد على فهم المجتمع لفلسفة النظام وساعد في نجاح التجربة الديمقراطية إلى حد كبير. [3]لذا يتميز المجتمع الأمريكي بضخامة الطبقة الوسطى و انه مجتمع تغلب عليه مظاهر التدين ويزهو ويفاخر بنظامه الديمقراطي. [4] إذ كان لعوامل الدين والثقافة والاقتصاد أثر كبير في تكوين هذا المجتمع. [5]

وقد شكلت النزعات الأخلاقية في التاريخ الاجتماعي الأمريكي عنصراً مركزياً، وإن كان الفصل بين الكنيسة والدولة رسمياً قد أسهم كثيراً في التخفيف من أثر الدين على السياسة، وساهم انفتاح النظام الاقتصادي ومرونته في تخفيف حدّة الاختلافات الطبقية على نحو مماثل، وقد أفرز النظام الفيدرالي الاتحادي عبر الأقاليم المختلفة أنماطاً متناقضة من التحالف، فالدين والاقليم والطبقات الاجتماعية لها تأثير كبير ومؤثر في طبيعة التكوين السياسي وتحالفاته. [6] فقد كان للموقع الجغرافي للولايات المتحدة الأمريكية أثر بالغ في سياسة العزلة التي اتبعتها قبل الحربين العالميتين وباهتمامها بالأمريكيتين على أساس أنها الدولة الأقوى. [7]

ثانياً: عوامل تكوين المؤسسات في المجتمع الأمريكي:

تضافرت مجموعة من العوامل في تكوين المؤسسات في المجتمع الأمريكي وتنوعها، وأسهم كل من هذه العوامل في جعلها تتفاعل مع بعضها وتطورت تدريجياً، لتضفي بجذورها وتراكماتها التاريخية وبيئاتها ومنطلقاتها الثقافية والفكرية وتنتج بناء المجتمع الأمريكي ومؤسساته المتميزة، ومن هذه العوامل ما يأتي:

1_ العوامل الثقافية: تكونت الثقافة الأمريكية عبر تاريخها عبر امتزاج بعض العناصر التي سعى مؤسسوها في بلورتها وصقلها وجمعها، بشكل تتضافر فيه في ظل العلاقات السائدة في المجتمع الأمريكي المتنوع، إذ تجمعت السلوكيات الأخلاقية وما لها من دور في البناء الأخلاقي والقيمي والاستقلال الاقتصادي والملكية الخاصة. [8] وقد أثّرت هذه السلوكيات في تكوين المجتمع الأمريكي عبر ما يأتي:

أ- امتزجت الديمقراطية في الو اقع المجتمعي الأمريكي كشكل من أشكال الحكم مع الليبرالية كمذهب سياسي؛ ليكوّنا مذهباً يؤكد على الحرية الفردية وعلى الاستقلالية في معايير المجتمع الديمقراطي وتعزيزها، عبر التفاعل الجمعي بين المواطنين وتحقيق روح المواطنة في إطار قبول التو افق والاختلاف بين نقيضي التعددية وغرس الفضيلة المدنية، فهي مجموعة من المعتقدات والقيم والأفكار التحررية والبنائية القانونية للمجتمع والدولة. [9]

ب- عززت الديمقراطية الأمريكية وجود مؤسسات نشأت في ظل التقاليد غير الرسمية؛ وسمحت لها بممارسة أدوارها وجميع نشاطاتها، لتكون وسيطاً بين الشعب بمختلف تعدديات واختلافاته وبين الحاكمين، ضمن إطار حماية الحرية الفردية وفي ظل سيادة القانون، لتحقيق اندماج هذا المجتمع التعددي. [10]

ت- شكلت السلوكيات الأخلاقية والقيم التي تفاعلت في ظل العلاقات بين أفراد المجتمع الأمريكي ما يعرف بالعقيدة الأمريكية؛ القائمة على الايمان بالديمقراطية والحرية والتقدم وبالمبادرات والمصالح الفردية التي كان لابد من خضوعها للمجتمع والحكومة، وتعظيم أهميتها أدى إلى دعم أسس النظام السياسي في أمريكا وثم نوع من التكامل المؤسسي، الذي امتزج بتعزيز الروح الوطنية لدى المواطنين الأمريكيين ووفر لهم البيئة الملائمة لتكوين كيانات ومؤسسات وسيطة تتمتع بهامش كبير من الحرية والاستقلالية، لتشبع احتياجات المجتمع الأمريكي وتلبي طموحاته في ظل الاختلافات والتعددية والتضاد

الفكري القائم واحتوائه، عبر ضمان وحدة المجتمع الأمريكي القومية على مستوى الفرد والمجتمع والدولة. (11)

ث- تسمو الحرية حسب رأي الليبراليين في المقام الأول على المستوى الشخصي للفرد؛ أو على المستوى الجماعي للمجتمع واحترام خصوصيتهم وحمايتها، والمحافظة على تقييد هذه الحرية للحيلولة دون انحرافها في الوقت نفسه، أي التمييز بين الحرية المقيدة وهي الحرية الإيجابية التي تبتغيها الدولة، وبين الحرية السلبية التي تتجاوز التقييد والدفاع عن الملكية. (12)

وهذه الموازنة بين الحريات تكون بين نوعين من المصالح هما:

- الأولى: المصالح الرسمية؛ والتي ترسخت عبر القوانين والدستور والتطبيقات العملية في البناء المؤسسي التشريعي والتنفيذي والقضائي.
- الثانية: المصالح غير الرسمية؛ وهي القيم الأخلاقية والسلوكية التي تحدد توجه الأفراد وتحدد نوعاً معيناً من الرضا الشعبي فضلا عن الموازنة بين المصالح الفردية والجماعية، ويتم عبرها تقييم الحكّام وتحديد مؤهلاتهم النفسية والاجتماعية.

2_ تطور فكرة الحريات وحقوق الانسان: تطورت الحريات والحقوق وأصبحت أحد أهم التقاليد السائدة في المجتمع الأمريكي؛ وهذه الحريات الواسعة في الرأي والصحافة والتجمع مكّنت المنظمات الحقوقية والمؤسسات الإعلامية والصحفية وجماعات المصالح من التعبير عن الكثير من مشاكل المجتمع وطرح المعالجات والحلول لمسار السياسة الأمريكية، ضمن فلسفات النقد والضغط والتقييم والتأثير في إطار المصالح الخاصة والعامة. (13) وهذا عبر الآتي:

أ- مرت حركة الحقوق المدنية بمراحل تطور عدة وبآفاق مختلفة وعلى أكثر من صعيد؛ خصوصاً قانون الفصل العنصري، وما شهده منتصف ستينيات القرن العشرين من اندلاع ثورة السود عام 1964م، ما ترك أثره الواضح في تنوع الحركات الاجتماعية والمنظمات الحقوقية، كما وقد ساهمت حرية المعتقدات الدينية إلى إظهار حالة من التعارض بين فئات المجتمع الأمريكي؛ إذ أدى قيام حركات ومنظمات طلابية دينية إلى مجابهتها من بعض الفئات العلمانية المغالية في طابعها، ما حدا بمحكمة العدل العليا عدّ التمييز بين المنظمات الدينية أو المنظمات العلمانية سلوكاً غير دستوري، كونه تمييزاً يتعارض مع مبدأ فصل السياسة عن الدين. (14)

ب- تركز اهتمام النظام الأمريكي في إيصال المعلومات عن الممارسات الحكومية ونشاطاتها؛ وللحفاظ على التوازن الحساس على مصالح المجتمع المتنافسة فيما بينها للمجتمع عبر ما يأتي: [15]

- إمكانية الوصول بيسر إلى الوثائق العامة التي تحفظ فيها الوثائق المتعلقة بشؤون الأفراد.
- السماح بالتواجد في الأماكن المسؤولة عن إدارة الشؤون الحكومية وفق ما تنص لوائحها.
- تسهيل عملية التواصل مع المؤسسات الحكومية؛ وتداول الشأن العام عبر الندوات والاجتماعات إذ تناقش وتتخذ القرارات بشأنها.

ت- أقر الدستور الأمريكي الحقوق المدنية للمجتمع فضلاً عن ذلك تعد إطاراً أخلاقياً لعمل الحكومة؛ فقد أكد الدستور على مساواة جميع المواطنين أمام القانون وأعطى مجالاً واسعاً للحريات المدنية. [16]

3_ العوامل الاقتصادية: كان للتطور الصناعي والنظام التكنولوجي أثره في الولايات المتحدة الأمريكية؛ وتوطيده فيها إذ أصبح النظام الرأسمالي الحجر الأساس للتطور الصناعي والتكنولوجي الأمريكي، فقد أسهمت الرأسمالية في أمريكا عبر مراحل تطورها من التجارية إلى الصناعية، في التكوين الاجتماعي الطبقي ما انعكس على تكوين المؤسسات ذات المصالح الاقتصادية والشركات النفطية والصناعية، وقد خلق التطور الصناعي والتكنولوجي أبعاداً لتقسيم العمل والتخصص وما أنشأه من ظاهرة الجماعات المتعددة واللوبيات [17]، ويظهر أثر التطور الاقتصادي في تكوين المجتمع الأمريكي عبر ما يأتي:

أ_ أسهمت العوامل الاقتصادية التي قامت عليها الولايات المتحدة في بلورة مجتمع صناعي؛ وقد ساعدت التكنولوجيا على التمهيد لقيام اتحادات مختلفة ومجموعات مصلحية قائمة على أسس مهنية و أيديولوجية أحياناً مستفيدة من التقدم التقني وفي مجال الاتصالات و أثرت بشكل كبير على صناع القرار السياسي الأمريكي، وما لها من تأثير في جميع مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية في النظام الأمريكي. [18]

ب_ تمثل طبيعة المجتمع الأمريكي حقيقة التنوع والتعدد كما تعكس طبيعة اقتصادية متفاوتة في المستوى؛ هذه الطبيعة الاقتصادية الرأسمالية تكون هرمية، تقوم على عدم عدالة في توزيع الثروات من ناحية، وطبقة غنية متمددة على حساب الطبقة الوسطى في

قاعدة الهرم الاقتصادي وطبقة فقيرة من ناحية أخرى، وأظهر دور العلاقات الطبقية شكل الصراع وملامحه التي اتشحت بنمط التحالفات الطبقية داخل أمريكا نوعين من العلاقة؛ تصارعية أو تحالفية، بين الرأسماليين والعمال وبين والبرجوازيين والفقراء، إذ أدى احتكار الأنشطة الاقتصادية وتراكم رأس المال إلى زيادة الفجوة الاقتصادية الطبقية، وشكّل التطور الجغرافي غير المتكافئ بين المكونات الاجتماعية إلى خلق تحول في مسارات النشاطات و انتقال قسري للحرف والمهن. (19)

ت_ انعكس التطور الاقتصادي الرأسمالي على تصنيف المجتمع الأمريكي الى مستويين (تجاري- صناعي) و(زراعي- طبقي)؛ فنشأت الاتحادات المهنية والعمالية والحركات الاجتماعية والمنظمات والنقابات الأمريكية على ضوء هذا التنوع، وحاولت هذه الجماعات تحقيق نوع من التوازن وتحقيق العدالة بمستوى نسبي لتقاسم الثروة الوطنية ومستوى الدخل، وعدم تكريس الثروات بيد الرأسماليين الأغنياء. (20)

الفرع الثاني: أثر العوامل السياسية في تكوين المعارضة السياسية

أثرت العوامل السياسية التي تميزت بها الولايات المتحدة الأمريكية في شكل وطبيعة تكوين المعارضة السياسية فيها، وحددت حجم وشكل المعارضة السياسية في هيكلية النظام السياسي وتكوينه وسنبين ذلك عبر الآتي.

أولاً: الرأي العام والعوامل السياسية: أثرهما في تكوين المعارضة:

يتشكل الرأي العام بسبب وجود مشكلة أو قضية تثير اهتمام الأفراد وتخلق نقاشاً على نطاق واسع حولها، قد يولد اختلاف أو صراع للدفاع عنها أو الاحتجاج عليها في مرحلة التعريف بها، وعند وصولها إلى المرحلة العامة فإنها تكون مؤهلة لتدخل ضمن دائرة صنّاع القرار، ولبيان ذلك ممكن أن نحدد أثر الرأي العام بما يأتي:

1_ أثر الرأي العام في تكوين المعارضة:

يتفاوت الرأي العام الأمريكي ويتغير في درجة استجابته بالرفض أو القبول؛ ضمن العلاقة التبادلية بين الفئات المجتمعية من ناحية ومراكز صنع القرار من ناحية أخرى عبر:

أ_ لا يتشكل الرأي العام لدى الأمريكيين مالم يستشعرون فاعليته أو جدواه السياسية؛ إذ تنقسم الآراء حول قضايا السياسة الخارجية ولاسيما المتعلقة بالصراع الدولي والحروب بشكل أكبر من القضايا الأخرى، فأن نواب الكونغرس الأمريكي لا يمثلون التيارات المختلفة للرأي العام لأن الناخبين في دوائرهم انتخبوا نوابهم لقضايا تمس حياتهم اليومية. (21)

ب_ يتجه دور الرأي العام بشكل كبير على صعيد القضايا الداخلية للمجتمع الأمريكي؛ وتتفاوت المواقف بشكل أقل على صعيد القضايا الخارجية، وقد أسهمت الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح في المجتمع الأمريكي في تشكيل الرأي العام واستخدمته للتأثير في صناعة القرارات السياسية، ووظفت مصادر قوتها للتأثير فيه، عبر وسائل الاعلام المتعددة والجماعات الصناعية والمهنية وغيرها، إذ تعد هذه المنظمات من المؤسسات التي لها القدرة على التأثير في الرأي العام ولديها طرقها للتأثير على صانع القرار. (22)

ت_ تتأكد فاعلية النظام السياسي الأمريكي عبر العلاقة بين مؤسساته ورضا المواطنين وقبولهم له؛ إذ إن العلاقة بين مؤسسات النظام السياسية الرسمية ومراكز صنع القرار الأمريكي وبين جماعات المصلحة بوصفها مؤسسات وسيطة بين المؤسسات الرسمية والمواطنين، لذلك فإن طبيعة تكوين الرأي العام وظروف تشكيله والقضايا التي تشغل اهتمامه هي التي دفعت لتنوع هذه المؤسسات وتنشيطها. (23)

ث_ تكمن فاعلية الرأي العام الأمريكي في التأثير والقدرة على التعبير عن رأيه في التظاهرات والانتخابات؛ والرأي العام الأمريكي حول القضايا ليس موحداً من قبل الجميع إلا في القضايا العليا والمصيرية المتعلقة بالدفاع عن أمن المجتمع والأمن القومي الأمريكي، إذن هناك حاجة لاستمرارية تحصيل الرأي العام كون اهتمام الرأي العام ودوره في التصويت وفاعليته، هي الآراء المؤثرة بصورة حقيقية في مدخلات النظام السياسي الأمريكي وتساهم بالتأثير في القرار السياسي. (24)

ج_ تتعدد الوسائل وتختلف العناصر التي تؤثر بتشكيل الرأي العام وتكوين توجهاته؛ إذ قد ينشأ بفعل الوضع الجغرافي والظروف المحيطة به، ومنها ما يعود للواقع الاجتماعي والتأثر بعوامل التنشئة الاجتماعية، وقد تؤدي الظروف الاقتصادية والمعيشية دوراً في تكوين الرأي العام للمطالبة بتحسينه أو لمنع سياسات معينة تلحق الضرر بالأفراد، بالإضافة إلى ظروف الواقع السياسي وما يحيط به من ظروف، أو غيرها من العناصر التي توجه الرأي العام وتؤثر بدرجة تفاعله وتأثيره. (25)

ح_ تساعد منظمات المجتمع المدني في عملية تكوين الرأي العام الأمريكي وصياغته؛ عبر وسائل الاعلام المختلفة والمراكز البحثية في توعية المواطنين حول القضايا الهامة ورفع مستوى إدراكه حولها، وجعل رأي الجمهور أكثر فاعلية عبر ما تقدمه هذه المؤسسات ومراكز التفكير من توفير المعلومات وتحسين مستوى الوعي، وتوضيح التطورات التي تجري على

مختلف الأصعدة وكيفية التعامل مع القضايا وطبيعة تأثيرها على الشعب الأمريكي ونظامه السياسي. [26]

خ_ تسهم مؤسسات الرأي والفكر في تقويم صناعة القرار السياسي الأمريكي؛ فهي توفر بحسب وجهة نظر صنّاع القرار الأمريكيين مجموعة من الفوائد منها: إنها تؤمن مجالاً للتفاهم المشترك لصانعي السياسة يوفر لهم رؤية الخيارات المختلفة، وخبراء للعمل في الكونغرس والإدارات الحكومية، وترفع من ثقافة المواطنين الأمريكيين حول قضايا العالم، وتكون هذه المؤسسات وسيطاً بين المؤسسات الحكومية عند التنازع والاختلاف حول قضية ما. [27]

2_ العوامل السياسية والاجتماعية:

توفر طبيعة النظام السياسي الأمريكي بهياكله الرسمية ومبدأه القائم على الفصل بين السلطات الأرضية والقاعدة والأساس الحقيقي الذي يسمح في تنوع المؤسسات في المجتمع الأمريكي وتكوينها، ما عزز جزئياً نسبية الأحزاب السياسية ما اقتصر العملية السياسية على حزبين كبيرين (الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي) وقد أسهم هذا الفراغ الأيديولوجي إلى ملئه بمؤسسات أخرى مثل جماعات المصالح واللوبيّات خصوصاً في القضايا ذات الارتباط النفسي والايديولوجي لدولة ما، مثل اللوبي الإسرائيلي واللوبي الأيرلندي ولوبيّات شرق أوروبا وغيرها. [28] ولقد أسهمت العوامل السياسية والاجتماعية في تنوع المؤسسات الأمريكية عبر ما يأتي:

أ_ تجري الانتخابات الأمريكية للكونغرس والرئيس على مستويين منفصلين وإن كانت في وقت واحد؛ وتتطلب انتخابات المؤسسة التشريعية من المرشحين تكوين قاعدة شعبية وتحالفات ضمن مناطقهم أو دوائرهم الانتخابية، وللحصول على الأصوات للفوز بالمقاعد فلابد من توفير الدعاية والدعم اللازمين لها، بينما تختلف تحالفات الأغلبية القومية لمرشح الرئاسة بدرجة كبيرة فتحتشد على المستوى القومي في البلاد لدعم تحقيق الفوز، ويضاف إلى ذلك ضعف الولاء الحزبي لأن أعضاء المؤسسة التشريعية الفائزين من الحزبين الجمهوري والديمقراطي هم غير ملزمين لدعم مواقف رئيس حزبهم أو برامج الحزب الانتخابية، مما أدى هذا التعارض إلى بروز دور جماعات المصالح والضغط وتأثيرها على مستويين خلال مدة الانتخابات، إذ يعد دعمها المالي للدعاية الانتخابية للمرشحين مؤثراً وحاسماً ما يمهد لها في

مرحلة ما بعد الفوز، والآليات التي تفرض عبرها رؤاها السياسية بخصوص برامج السياسات الداخلية والخارجية. [29]

ب_ أسهمت الطبيعة الفيدرالية للنظام السياسي الأمريكي بشكل مؤثر في منح الولايات صلاحيات كبيرة لتأسيس أنواع مختلفة من المؤسسات المتنوعة؛ وتشكيل الروابط والجمعيات في مختلف الولايات لغرض التأثير في صنع القرار السياسي على المستوى المحلي، وفي حالة عدم تمكنها من التأثير على المستوى المحلي تلجأ إلى أجهزة صنع القرار المركزية للتأثير فيها وتحقيق أهدافها التي قامت لأجلها. [30]

ت_ أسهم التنوع المؤسساتي في المجتمع الأمريكي بشكل ملحوظ في تقوية بعض المؤسسات على حساب نظام الحزبين؛ وهذا بسبب النظام اللامركزي الذي شجع على قيام هذه المؤسسات المدنية بشكل واسع، مما خلق صعوبة تحقيق الانضباط الحزبي في معظم مفاصل النظام ما أدى إلى ضعف الولاء للقيم والمبادئ الحزبية، وتقديم المصالح المهنية والاجتماعية أو النفعية عليها في إطار البناء المؤسسي للمجتمع المدني الأمريكي الذي يسمح لها بذلك. [31]

ث_ تنفصل العاصمة الأمريكية واشنطن عن باقي الولايات كونها قطاعاً اتحادياً تحت سيطرة الحكومة الفيدرالية؛ ما أدى إلى فصلها عن المراكز التجارية والصناعية والاجتماعية في ولايات الدولة، ما ولّد نوعاً من التباعد بين الهيئات وادارات الحكومة وبين أعضاء مجلس الشيوخ، وان لهذه المراكز المختلفة في ولايات البلاد أهدافاً ومصالح مختلفة عامة وخاصة، وجاء هذا من تنوع الأقاليم والأنشطة في الحياة الاجتماعية ما يتطلب وجود مؤسسات وسيطة تعبر عن تلك المصالح، ما يمثل أبواباً للضغط على الحكومة المركزية للتوفيق بين هذه المصالح المختلفة على مستوى كل ولاية. [32]

ج_ تتجسد التعددية في عدد من الأبنية المؤسساتية الأمريكية ذات الطابع العرقي والقومي؛ أهمها المنظمات الحقوقية المطالبة بالمساواة العرقية، وجماعات المصالح العامة وغيرها من المنظمات وتزايد نفوذها السياسي، وانتج التنوع الديني منظمات دينية بارزة لها أبعاد أيديولوجية- دينية وحقوقية مثل جماعة الكاثوليك الأمريكان التي تدعم برامج مكافحة الفقر وتقديم المساعدات الإنسانية والتجميد النووي، وغيرها من هذه المنظمات مثل المنظمة البروتستانتية والمجلس القومي للكنائس وما تمارسه هذه المنظمات من ضغط فأصبحت هذه المنظمات من أهم مؤسسات الضغط على صانع القرار الأمريكي. [33]

ح_ أحد الأسباب التي تدعم وجود الجماعات والمؤسسات المدنية في المجتمع الأمريكي؛ إن هذه الجماعات أصبحت تتوسط بين الفئات التي تمثلها وبين أجهزة السلطة والقائمين عليها، فكونت حلقات وسيطة لرفع مطالب شرائحها إلى سياسات وقرارات عبر الأساليب والقنوات التي تتبعها للتأثير على السلطة. (34)

المحور الثاني: فاعلية المعارضة السياسية في النظام السياسي الأمريكي

تؤثر المعارضة السياسية في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية بصورة كبيرة ومهمة، عبر التأثير في صنع القرار السياسي وصنّاع هذا القرار وفي طبيعة الحفاظ على شكل النظام المتميز بالثنائية الحزبية عريقة التاريخ والتي تميز بها هذا النظام لأكثر من قرنين من الزمن ولبيان ذلك نحدد دور الأحزاب السياسية في الفرع الأول وفاعلية المعارضة السياسية في الفرع الثاني من هذا المحور.

الفرع الأول: دور الأحزاب السياسية والمؤسسات في تكوين المعارضة

تؤدي الأحزاب الأمريكية أدواراً هامة في تركيبة هيكل النظام السياسي والاجتماعي الأمريكي، وهي تشكل الصورة الواضحة لملامح الحياة السياسية في البلاد، وتتميز هذه الأحزاب بأنها تتبنى نظام الحزبين ولكن بطبيعته المرنة، ولبيان هذا الدور نحدده عبر الآتي:

أولاً: الأحزاب السياسية الأمريكية: طبيعتها ودورها في الحياة السياسية:

تتميز الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية بأن ليس لها عقيدة أيديولوجية، وتعتمد على الكوادر في تنظيمها مما يجعل تنظيمها ضعيفا وهي ليست أحزاب جماهير، ولها دور فاعل ورسمي في أن تختار المرشحين للانتخابات العامة، أو ما يطلق عليه (التعيين) لأن مرشحي الأحزاب في أغلب الولايات ليسوا أحراراً في تقديم أنفسهم لهذا الترشيح بل إن هذا الأمر يكون من حق الأحزاب السياسية. (35)

ويتمكن الناخبون في الولايات المتحدة عبر الأحزاب توظيف ارادتهم السياسية واختيار ممثلين يخضعون للمساءلة، ويتم عبر الأحزاب اختيار أفراد لشغل المناصب السياسية يعملون وفق توجهاتها، فإمكانية الحزب من الفوز بالعدد الكافي من مرشحيه سوف تمكنه من السيطرة على الحكومة وتطويع السياسات العامة حسب رؤية الحزب (36)، وتنطوي وظائف الأحزاب الأمريكية على قدر عال من الأهمية كونها تقوم بالكثير من المهام وعلى مستويات عدة منها:

1- تحث الأحزاب الأمريكية الناخبين على المشاركة الواسعة في الانتخابات؛ عبر تعبئتهم وتثقيفهم عبر المناظرات والخطب والتغطيات الإعلامية، وتأثيرها على الرأي العام بتحديد مشاكل المجتمع والوعد بحلّها، وتسخّر لتسهيل المشاركة جميع الوسائل، فلذلك لها دور مهم في التأثير بالجمهور. (37)

2- تجذب الأفراد الذين يتمتعون بالمؤهلات وتعيينهم في الوظائف العامة؛ لما لهذا الأمر من مردود على سمعة الحزب وجاذبيته أمام المواطنين، وتسعى الأحزاب لتوفير الأموال اللازمة لدعايتها الانتخابية عبر جمع التبرعات، يشير إلى إن الأحزاب تتأثر بالنخب وأصحاب الثروات وتهتم لمعارضتها. (38)

3- إن الدافع للاتجاه نحو نظام الحزبين كان بسبّب النظام الانتخابي وفكرة تعزيز سيطرة الرئاسة في الولايات المتحدة؛ وذلك لأن النظام الانتخابي لا يسمح للقوائم الصغيرة بفرصة الفوزولا يمكن الفوز إلا لقائمة واحدة في الانتخابات السياسية (39)، وتتجلى فكرة النخب في تعبئة الجهود لاختيار من يتوفر فيه أعلى قدر من التوافق والقبول ليكون رئيساً للبلاد، وان من مصلحة النخب في هذا الأمر أن تنحصر المنافسة في اتجاهين فقط، أي ان اختيار رئيس من مرشحين إثنين معناه تمثيل أكبر قدر من الناخبين ويحظى بتأييد النخب، وعدم بعثرة الأصوات وتفكك الآراء في ما اذا كان العدد أكبر من مرشحين. (40)

4- ينحدر الحزبان تاريخياً من طبقتين مختلفتين؛ فالحزب الجمهوري عمل على دعم سلطة الولايات والدفاع عن الطبقات الفقيرة، بينما يضم الحزب الديمقراطي الطبقة الغنية من الشعب الأمريكي ويدعو إلى تعزيز السلطة الاتحادية على حساب السلطات المحلية، لكن هذه الأحزاب لا تقوم على أساس أيديولوجي طبقي، حتى في حالة التفاوت غير المتكافئ والكبير سياسياً واجتماعياً وعلى مستوى الثروات إلا إن هذا لم يسهم في صراع طبقي في الولايات المتحدة الأمريكية. (41)

5- تؤدي الأحزاب السياسية الأمريكية وظيفة مزدوجة على المستويين المحلي والفيدرالي؛ فتقرر مبدئياً مصير الحكومة الفيدرالية، ويمتد عملها على المستوى المحلي أو الإقليمي لتعكس مظاهر التنوع الاجتماعي والثقافي للمجتمع الأمريكي كونها تمتد لمسافات شاسعة وما يرافق ذلك من الحاجة لنفقات مالية كبيرة ولأغراض متعددة لتشكل التعاون بين الأحزاب المحلية والوطنية لمنع الصراع الحزبي بخصوص هذه النفقات. (42)

6- يوفر نظام الحزبية الثنائية للناخب خيارين يحققان له ضمان حقه السياسي عندما يدلي بصوته الانتخابي؛ عبر اختياره للحزب الذي يؤيده فإن تمكن الحزب من الفوز فانه سيشكل الحكومة، أما في حالة خسارة الحزب فسوف يذهب إلى المعارضة السياسية، والتي تضمن مراقبة الحكومة وسياساتها ومن ثم فإن صوت الناخب لم يضيع ويتحقق تمثيله السياسي سواء كان الحزب في الحكومة أو في المعارضة، أذ توفر له الثنائية الاختيار بين نوعين من الحلول في اختياره السياسي بالإضافة لاختياره للحكومة والنواب في آن واحد. (43)

7- تعتمد الأحزاب الأمريكية أنموذج الثنائية المرنة فلا تفرض على أعضائها النواب التصويت في المجلس؛ لذا فإن عضو الكونغرس يصوت للقوانين أو القرارات دون استشارة من حزبه فلا تكون هناك أغلبية حزبية للتصويت على المسائل المعروضة في الكونغرس، فالأغلبية والمعارضة حول أي قضية لا تخضع للتعليمات الحزبية ما يجعل المعارضة غير دائمة والاغلبية غير حزبية داخل المجلس، وهذا يدل على غياب الانضباط الحزبي. وميزة أخرى من مزايا عمل المجلس النيابي في التفاعل مع جمهور الناخبين ومصالحهم ما يشكل عائقاً أمام الأحزاب في تحقيق الأغلبية. (44)

8- سبَّبَ ضعف سلطة القيادة لدى الحزبين وضعف إجراءاتها حول التعبئة المستمرة للجماهير؛ إلى بروز قوى أخرى غير الحزبين لها نفوذ واسع وفاعلية، تتمثل بالجماعات المصلحية والضاغطة وغيرها من المنظمات، وما تؤديه من تأثير كبير على أعضاء الكونغرس وأعضاء الحكومة في رسم السياسات والقرارات وصياغتها أو معارضتها، فهذه المنظمات لا تقل تأثيراً عنها في الحياة السياسية، لأن الأحزاب تحتاج فقط إلى أصوات الناخبين ودعمهم المالي وليست على تواصل دائم مع الجماهير ما بعد الانتخابات، ما يجعل الحزبين تابعين للدولة وليسا مؤسسات شعبية تمثل الرأي العام وتعكس تطلعاته نحو الحياة الأفضل، فالأحزاب الأمريكية لا تطرح فلسفة حكم بديلة أو تجديدية بل تسعى للفوز فقط. (45)

عبر ما تؤديه الأحزاب من أدوار وما تعبّر عنه من برامج سياسية وعن قضاياها داخل الحزب وخارجه، بإقناع الناس بانها على صواب حتى وإن أخطأت في الماضي فإنها تحاول إثبات إن باستطاعتها العودة في المستقبل. (46)

لكن دورالأحزاب الأمريكية في توعية الرأي العام ومر اقبة الحكومة بالرغم من ان الحزب الخاسر ينتقد حزب الحكومة على أمل الفوز مستقبلاً، لكن ليس لدرجة تحقيق وجود معارضة سياسية جامدة حقيقية في وجه الحكومة وسياساتها إذا ما قارنا دورها بدور الأحزاب في الحياة السياسية البريطانية، وذلك لأسباب مؤسسية وفنية تتعلق بضعف التنظيم الحزبي ومرونة نظامها الحزبي، ما أسهم في أن تؤدي المؤسسات الأخرى (المنظمات والجماعات الضاغطة) في النظام الأمريكي أدواراً هامة وتمارس تأثيراً فاعلاً في الحياة السياسية وفي صناعة القرارفي أجهزة النظام الأمريكي التشريعية والتنفيذية.

ثانياً: الجماعات الضاغطة ودورها في الحياة السياسية الأمريكية:

أضحت جماعات المصلحة والضغط أهم المكونات والمؤسسات في النظام الرئاسي الأمريكي، بمختلف توجهاتها وألوانها وتتسع دائرة تحركها ونشاطها بصورة فاعلة ومؤثرة، وتضفي على النظام صفة التطور والحيوية والازدهار عبر إسهامها في الممارسة الديمقراطية للنظام، والدور الذي تؤديه في بناء النظام السياسي وتحسين أدائه، ويوجد لهذه الجماعات صفات وتعريفات متعددة توضح طبيعة تكوينها وأهدافها ونشاطها وحدود وصفها. ان ما يهم موضوعنا من هذه الجماعات هي الجماعات الضاغطة سياسياً، والتي يمكن وصفها انها جماعات مصلحة تسعى للضغط على أجهزة السلطة في الدولة لاتخاذ قرارات تخدم مصالحهم وأهدافهم، أو كما يعرفها بعضهم بأنها: "أية جماعة منظمة تحاول التأثير على القرارات السياسية دون محاولتها السيطرة على المراكز الرسمية في الدولة". (47)

أو تسمى جماعات المصلحة جماعات ضاغطة حينما تعمل على الصعيد السياسي، وهناك من يطابق بين المفهومين في طبيعة النشاط أو ممارسة الضغط أي ان المصلحة تستخدم تبادلاً مع جماعات الضغط. (48)

وتتنوع أسباب كثرة وجود الجماعات الضاغطة في النظام الأمريكي، منها ما يتعلق بتركيبة النظام السياسي الأمريكي الرئاسية الفيدرالية وطبيعته المؤسساتية التي شجعت هذه الجماعات أن تبرز بشكل واسع، فضلاً عن القوانين التي ترعى وجودها وأحاطتها بالحماية الدستورية مما زاد من نموها وفاعليتها، كذلك فإن النظام الانتخابي في النظام الأمريكي قد أظهر حاجة المرشحين في الانتخابات إلى دعم جماعات الضغط وتأييدها لما تقدمة من نفقات مالية وترويج في وسائل الاعلام إذ انها تستحوذ على مجالات واسعة من قطاعات التجارة والصناعة والاعلام، حتى إن الكونغرس الأمريكي وبفعل اللامركزية في توسيع السلطة أصبح

مركزاً لاستقطاب هذه الجماعات، لأن تشكيلات الكونغرس بصورتها الهيكلية تتوافق مع مطالب تلك الجماعات ومصالحها، فضلاً عن أن نشوء هذه الجماعات جاء كردة فعل على طبيعة النظام الحزبي وصورته الثنائية المهيمنة لتجد لنفسها مكاناً وقنوات للتعبير عن مصالحها، وكذلك فعوامل التنوع العرقي والديني والإثني والعوامل الاقتصادية والعوامل التكنلوجية وما صاحبها من تطور صناعي وظهور ظاهرة تقسيم العمل كلها ساعدت في وجود الجماعات وفاعليتها. (49)

و تتباين قوة تأثير الجماعات الضاغطة وفاعليتها في النظام الأمريكي وممكن أن تأخذ الشكل الآتي:

1- تعد بعض التنظيمات والجماعات المصلحية مصدراً مهماً في طرح القضايا العامة في أمريكا؛ وهذه الجماعات ذات الانتشار الواسع في قطاعات الأعمال والتنظيمات العمالية والزراعية، إذ تمثل قطاعات واسعة من التركيبة المجتمعية ولها حجمها المؤثر وغالباً ما تؤثر على السياسات العامة على المستوى الفيدرالي، وهناك جماعات متباينة في رغباتها السياسية وطروحاتها ما يجبر المعنيين في الحكومة إلى المواءمة في صنع السياسات وموازنتها، وتبقى الجماعات الأعلى تنظيماً هي الأكثر نفوذاً وفاعلية في دفع أصحاب القرار لاتخاذ سياسات تخدم مصالحها. (50)

2- تتمتع الجماعات الضاغطة بصفة قانونية وشرعية ولها تأثير على السلطتين التنفيذية والتشريعية؛ وتمارس التأثير على السلطات السياسية العليا وتمثل نقطة التقاء بينها وبين المواطنين وهذا ما يكسبها الشرعية كونها قنوات فاعلة لنقل مطالب المواطنين، وتوظف آلاف الخبراء في جميع الاختصاصات وتتنوع مجالات تواجدها ما بين أعضاء في الكونغرس أو مستشارين أو بين السياسيين المحترفين في الاقتصاد والبيئة والزراعة أو رؤساء للوكالة الفيدرالية ويستحوذ على مجال واسع من الصحف ووسائل الاعلام ويتجاوز انفاقها المليار دولار سنوياً على دعم الحملات الانتخابية وغيرها من الممارسات في سبيل الضغط على مراكز القرار السياسي. (51)

3- تشكل بعض المؤسسات الكبيرة لوبيّات (*) ضاغطة متنوعة يسعى صنّاع القرار لكسب تأييدها؛ وتؤثر قوتها وحجمها على الاقتصاد الأمريكي مثل لوبي الشركات النفطية والمجمع الصناعي العسكري وما تسهم به هاتان المجموعتان من تأثير لتفادي الأزمات والهزات الاقتصادية، وما تقوم به من تمويل لمرشحي الأحزاب السياسية في مستويات مختلفة، وما

تؤثر به في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية على مدى تاريخها وما يقوم به صنّاع القرار من تفاعل مع مطالبها وإظهارها وكأنها مطالب المصلحة العليا للولايات المتحدة. [52]

الفرع الثاني: فاعلية المعارضة السياسية في مؤسسات النظام السياسي الأمريكي:

ساهم تعدد هياكل المجتمع الأمريكي وتنوعها التقليدية والحديثة منها على زيادة نشاط مؤسساته وشجعها على الانخراط في مفاصل الحياة العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتمارس دورها في التأثير في صنع القرار السياسي وعلى صانع القرار الأمريكي بفاعلية كبيرة، ما أدى الى ظهور المؤسسات التي تكونت منها المعارضة السياسية لهذا النظام، ولبيان ذلك نحدده عبر:

أولاً: تأثيروسائل الضغط في صنع القرارالأمريكي:

اختلفت وسائل ضغط مؤسسات المعارضة في صنع القرار السياسي الأمريكي وتفاوتت قوتها وحضورها على الساحة السياسية، ومدى عمق دورها الاجتماعي والتعبوي في المطالب والحقوق، ما أدى إلى تباين مستويات تأثيرها وتفاوت نطاق تلك الوسائل وطبيعتها، وكيفية تكييفها وتوظيفها لتحقيق مطالب تلك المؤسسات وأهدافها، ومن تلك الوسائل ما يؤثر بشكل مباشر ضمن إطار قانوني ودستوري يكفل لها التعبير عن مطالبها، وبعضها الآخر يعتمد قوة العلاقات والقاعدة المالية والنفوذية للتأثير في صانع القرار، فتقوم هذه المؤسسات الضاغطة باستنفار جهودها لتعبئة الرأي العام وتوجيهه ازاء القضايا التي تشغل اهتمامها حتى تحصل على استجابة و افية من السلطة [53]، وممارسة التأثيرتتم عبرما يأتي:

1_ ممارسة التأثيرعبر الوسائل القانونية والدستورية: فيكون لهذه المؤسسات تأثيرعبروجود تنظيم مؤسسي لنشاطاتها؛ فتقوم بنشر أفكارها وترويجها عبر وجود ممثليها في المراكز القانونية والتنفيذية، كممثلين لدو ائر انتخابية أو موظفين مؤثرين في الأجهزة البيروقراطية فتمثل ثقلاً ونفوذاً لتمرير قراراتها أو اقتراح مشاريع القو انين التي تحقق أهدافها الخاصة والنفعية، أو تلجأ تلك الاتحادات المهنية والمنظمات الحقوقية والعمالية والجمعيات بالاستعانة بحق اللجوء إلى القضاء والمحاكم لتحقيق مصالحها. [54] وتتم ممارستها للضغط عبر القنوات الآتية:

أ_ تركز الجماعات الضاغطة ومنها اللوبيّات التأثير في أعضاء المؤسسة التشريعية؛ فتكون جهودها متركزة على مجموعة من النواب أو الشيوخ داخل الكونغرس، لغرض دعم بعض

التشريعات عبر لجان العمل السياسية (PAC)، التي تتولى ملف برامج السياسة الخارجية ومنح الدعم المالي للحملات السياسية للسياسيين المنفردين. [55]

ب_ يتطلب التأثير على أعضاء المؤسسة التشريعية جمع المعلومات عنهم وتقييم سلوكياتهم؛ لتتمكن المؤسسات الضاغطة من طرح رؤاها ومطالبها على المشرعين، لتحديد ما هو مرغوب وما ليس مرغوباً [56]، وترشيد الانفاق عبر التأثير على مجلس النواب كون ذلك أقل كلفة مما هو عليه الحال بالنسبة لمجلس الشيوخ، فتمنح بعض المؤسسات تبرعاتها للسياسيين المساندين لقضاياهم بغض النظر عن خلفياتهم الحزبية وإلى السياسيين المسيطرين على مراكز صنع القرارات والسياسات. [57]

ت_ انعكست اللامركزية على سلطة الكونغرس وطبيعة تشكيل اللجان في مجلسيه؛ مما أدى إلى تعدد اللجان الدائمة والفاعلة فيهما، فمجلس النواب يضم (22) لجنة، أما مجلس الشيوخ فيضم (15) لجنة، وتلحق بها لجان فرعية، لذا تعد اللامركزية من أهم المسائل الهيكلية في الكونغرس، وقد أسهمت بزيادة تأثير اللوبيّات وجماعات الضغط وتنوّع وسائلهم في الضغط، وقد استثمرت هذا التشعب الواسع في عمل لجان الكونغرس لتحقيق أهدافها ومصالحها، ما يحدو بأعضاء الكونغرس بالالتزام المناطقي لدوائرهم الانتخابية على حساب الالتزام تجاه الحزب، بسبب غياب عنصر الالزام الحزبي والمراقبة من قبل قادة الأحزاب وضعف تأثيرهم على الأعضاء كونهم ينتمون للحزب بصورة شكلية إنما فعلياً هم ينتمون إلى ولاياتهم. [58]

ث_ إن معظم قرارات الكونغرس في الحقيقة تجسد إرادات فردية مرتبطة بجماعات الضغط؛ وان ما يحكمها هي الخلفيات المصلحية لهذه الجماعات، فيلاحظ ان عمل اللجان أضحى شبه مستقل عن إرادة الكونغرس الجماعية، ما جعله ميداناً تتلاقى فيه المصالح أو تفترق وخاصة ما يتعلق بالموازنة أو السياسة الخارجية، وما للجماعات الضاغطة من مصلحة في اعدادها وبلورتها. [59]

2_ ممارسة التأثير عن طريق الرأي العام:

يوصف الرأي العام الأمريكي بأنه سريع التغيّر والتأثر بالعاطفة ويحمل ازدواجيات عدة، تعبر عن وجهات نظر المواطنين حول القضايا، والطبيعة النمطية لأفكارهم واتجاهاتهم وميولهم. [60]

أ- لا بد من التمييز بين درجة استقلال الرأي العام وصانع القرار؛ وبين التأثير في توجهات الرأي العام عبر وسائل الاعلام من قبل المؤسسة الرسمية، فالرأي العام ليس من السهولة أن يكون تابعاً لاتجاهات صناع القرار أو الماكينات الإعلامية الخاصة بهم، فتوفر المناخ العام إزاء قضية معينة هو الأساس في تأثر حركة الرأي العام، لأنه ينتج عن تبلور رأي مجتمعي متنوع الآراء وتحركه النخب التي تقوم بتعبئته وتوجيهه. (61)

ب- الرأي العام الأمريكي هو تعبير عن مزاج يتغير بتغير الظروف وحصيلة ردود أفعال؛ ليس له دور في صنعها فهو لا يعبّر عن حرية الفرد بصفته المستقلة و انما عن التفاعل بين الفرد الأمريكي والمؤثرات الخارجية النابعة عن انتمائه للجماعة، وهذه الجماعة جزء من المجتمع تتأثر بوجود وسائل متنوعة تفتح قنوات للتأثير عليها عبر مؤسسات المجتمع المدني المتنوعة، و أبرزها جماعات الضغط والمصالح ووسائل الاعلام ومراكز البحوث، ويؤطر تأثيرها الأيديولوجيا السائدة أو البنى الاجتماعية المتعددة. (62)

ت- يمارس الحزب السياسي المعارض دوراً كبيراً في تعبئة الرأي العام وتوجيهه؛ للتأثير في سياسة الحزب الحاكم وتوجيه المواطنين لها عبر الصحافة ووسائل الاعلام، أو تقديم برنامج انتخابي واعد يقوم على أساس سياسات تكميلية لمعالجة القضايا التي تهم الصالح العام. (63) ويكون تأثير الرأي العام على الكونغرس أكبر بكثير من تأثيره على الرئاسة والأجهزة التابعة لها، كون الرأي العام آلية للضغط وما يمثله من خطورة عدم استقراره، ما يؤدي الى الاضطرار بتجنب اقحامه في المسائل الحساسة التي تخص القرارات السياسية وخصوصاً القرارات السياسية الخارجية. (64)

ث- يشكل الرأي العام ضغطاً على الحكومة ما يدعوها لتغيير سياستها استجابة لهذا الرأي؛ وهذا التغيير يحدث وإن اختلفت مدة استجابة الحكومة للرأي العام بحسب درجات إمكاناتها وحسب قوة الجهات الضاغطة باستخدام الرأي العام، لكن لابدّ أن تكون هذه المدة مقبولة في نظام ديمقراطي. (65)

ثانياً: دور المعارضة السياسية في فاعلية النظام الأمريكي:

يسمح النظام الأمريكي لأفراده بقدر كبير من حرية الرأي، وأن تعدد الآراء وتباينها يعد أمراً شرعياً، ما هيأ لوجود قوى سياسية فعلية نشأت نشأة و اقعية في هذا النظام، فإن الأحزاب السياسية جاءت تعبيراً عن تباين المصالح والآراء لتلك المجموعات المتنوعة من المجتمع، وكذلك جاءت جماعات الضغط السياسي ممثِلةً لمصالح فعلية تسعى كل مجموعة معينة

للدفاع عنها في مواجهة المؤسسات الرسمية، إذن كلاهما نشأ نشأة و اقعية كقوة فعلية وذلك في مواجهة القوى الرسمية، ويشتركان في وسيلة الضغط على السلطة بقصد التأثير فيها والمساهمة في صنع السياسات العامة، هذا في حال كون الحزب في المعارضة، مع اختلاف الهدف لكل منهما فجماعات الضغط هي جماعات سياسية بوسيلتها فقط إذ تقوم بالضغط السياسي على السلطة وهدفها تحقيق مصلحتها الخاصة ولا تطمح بالوصول إلى السلطة، أما الحزب السياسي فهو جماعة سياسية بحكم وسيلته وهدفه ويسعى إلى الوصول للسلطة أو المشاركة فيها. (66)

لقد ساهمت الظروف السياسية والاجتماعية الاقتصادية في أن يأخذ النظام الأمريكي صورته المتكاملة، المتمثلة بهيئاته ومؤسساته القوية وخلق توازن بين سلطاته الرسمية وتفاعل مع مؤسساته غير الرسمية عبر مجموعة من العوامل منها:

أ_ تركت العوامل التاريخية بصمات واضحة على ملامح الإطار العام للأنظمة الحزبية الأمريكية؛ إذ يعود ميل الجنوبيين الأمريكيين إلى الحزب الديمقراطي إلى آثار الحرب الأهلية وجذورها، ويعود تفسير التوجهات الديمقراطية للأمريكيين الكاثوليك للأصول الطبقية والعرقية وتاريخ انصهار هذه الجماعات في المجتمع الأمريكي وسياساته. (67)

ب_ تمتلك الولايات المتحدة إمكانيات وقدرات اقتصادية هائلة ما يجعلها تحتل المرتبة الأولى سياسياً و اقتصادياً؛ ويتميز المجتمع الأمريكي من الناحية الأيديولوجية والثقافية بانتشار ظاهرة التدين. والأمريكيون يعدون الدين ضرورياً للحفاظ على المؤسسات الجمهورية، فالدستور الأمريكي يضع المواطنين تحت حماية الله والعملة الامريكية تحمل شعار: بالله نؤمن (In God we trust) والرئيس يؤدي اليمين الدستورية بالقسم على الانجيل المقدس، وإن جميع الديانات تقريبا موجودة في المجتمع الأمريكي. (68)

ت_ برهنت العوامل التاريخية ظهور زعامات أمريكية عززت من بناء هذا النظام؛ وتظهر أهمية الزعامة في العمل السياسي في المجتمع الأمريكي مما يتطلب وجود شخصية قيادية صاحبة كاريزما بكفاءة ومهارة عالية تقود الآخرين، فشخصنة القيادة هي ظاهرة عامة في كل الشعوب ويبقى اختلاف العوامل هو ما يساهم بالإطاحة بالزعامات والحكام، لكن هناك عنصراً مشتركاً في جميع تلك الظواهر وهو وجود معارضة سياسية أطاحت بهؤلاء الحكّام رغم الاختلاف فيما بينهم. مما يبرز الأهمية الكبرى التي تتمتع بها المعارضة، وفي مدى قدرتها على التأثير والتغيير أو الحفاظ على الاستقرار في أنظمة الحكم. (69)

لذا فالمعارضة السياسية في النظام الأمريكي تأخذ مداها وفاعليتها في جوانب عدة يمكن أن تتحدد بالآتي:

1_ الشعب في ظل النظام الأمريكي يمثله الكونغرس من جهة وممثّل في الوقت نفسه بالتوازي بالرئيس من جهة أخرى؛ فلا يملك الرئيس حل الكونغرس وبالمقابل ليس للكونغرس حق عزل الرئيس، ما يؤدي هذا الأمر إلى زيادة اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي، كما يؤدي إلى تعدد مراكز القوى وزيادة نفوذ جماعات الضغط التي تؤثر على عملية صنع القرارات واتخاذها، ويضاف إلى الدور التشريعي والرقابي للكونغرس الأمريكي صلاحيات قضائية، للحفاظ على استقامة الموظفين التنفيذيين ونزاهتهم، إذ يتمتع الكونغرس بسلطة التحقيق ويحق له أن يقدم جميع أعضاء السلطة التنفيذية بما فيهم رئيس الدولة ونائبه إلى المحاكمة، وفي حالة ثبوت الخطأ فمن حق الكونغرس عزل أي مسؤول. (70)

2_ تمارس المنظمات المجتمعية نوعاً من أنواع الرقابة والمعارضة السياسية في أمريكا؛ ولكن لا تمثل أي صفة برلمانية أو حكومية، بل يتمثل هذا النوع من الرقابة بالمنظمات الشعبية وتوصف بأنها رقابة الرأي العام، أو يطلق عليها رقابة جماعات الضغط، وبغض النظر عن تسميتها أياً كانت فهي تمثل عملاً سياسياً تقوم به جماعات غير حكومية تحاول عبره التأثير في مراكز القرار السياسي ساعيةً بذلك تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية دون أن تطمح بالوصول إلى السلطة. (71)

3_ يمارس الكونغرس الأمريكي سلطات بالإضافة لسلطاته التشريعية تمكنه من معارضة السلطة التنفيذية؛ والتأثير فيها ما يجعل المؤسسة التشريعية أساساً في خلق التوازن السياسي في النظام الأمريكي والأداة الرقابية الأعلى لمؤسسات الدولة وغالباً ما يمارس نواب الكونغرس سواء كانوا من حزب الحكومة أو من حزب المعارضة مراقبتهم لسياسات الحكومة وعدم التصويت إلا لمصلحة البلاد العليا، ويتضح دور الكونغرس في ممارسته لمهام رقابية عبر أمور عدة:

أ- عندما لا يحصل مرشح الرئاسة على أغلبية أصوات الهيئة الناخبة؛ عندها يتولى مجلس النواب في الكونغرس اختيار الرئيس كون ذلك من صلاحياته، عبر عقد مؤتمر يشارك فيه مندوبو الولايات البالغ عددهم (50) مندوباً يمثل كل منهم أحد الولايات، ومن يحصل على (26) صوتاً من المرشحين يفوز بالرئاسة، ويتولى مجلس الشيوخ اختيار نائب الرئيس في حالة شغر المنصب بعد تسميته من قبل الرئيس. (72)

ب- يقوم الكونغرس بإجراء رقابي مهم إذ يوجه الاتهام ضد مسؤولي الهيئة التنفيذية؛ إذ يوجه مجلس النواب الاتهام للمسؤول المتهم بقضية ما ويعمل كهيئة محلفين يمكنها ان توقع العقوبة بالمتهم بأغلبية الثلثين ويترتب على الإدانة عزل المسؤول من منصبه وهذه الطريقة الوحيدة التي تمكن الكونغرس من عزل موظفي الجهاز التنفيذي. (73)

ت- يتولى مجلس الشيوخ الأمريكي صلاحية المصادقة على التعيينات الرئاسية والمعاهدات؛ فيصادق على اختيار الرئيس لمناصب القضاة في المحكمة الدستورية العليا أو الوزراء والسفراء وكبار موظفي الدولة، وقد يرفض مجلس الشيوخ المصادقة على ترشيحات كهذه، وبالرغم من ان صياغة المعاهدات والتفاوض بشأنها دستورياً يكون من اختصاص الرئيس، إلا إن ذلك يتطلب مصادقة مجلس الشيوخ وتمويل مجلس النواب (74) ، لأن انفراد الرئيس ومجلس الشيوخ بسلطة عقد المعاهدات يتطلب حاجتهما للأموال اللازمة لتطبيق تلك المعاهدات، ما سمح لمجلس النواب التدخل في ذلك كون التصويت على منح الأموال من صلاحيته. (75)

وعبر ما تقدم فان المؤسسات السياسية التي تكونت منها الأحزاب السياسية الأمريكية وطبيعة تكوين المجتمع الأمريكي وكثرة جماعات المصالح ودورها الفاعل في الحياة السياسية الأمريكية، جعلت من المعارضة السياسية تكويناً فاعلاً ومهماً ومؤثراً في شكل النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وسبباً في استقرار الحياة السياسية فيها.

الخاتمة:

تشكّل المعارضة السياسية الرديف الرقابي وتكوّن البديل الناجح للسلطة والحل الحقيقي لتصحيح مسار السلطة حال انحرافها أو تقصيرها، حتى تتبلور فكرة فاعلية السلطة ونشاطها ومحاولة تقويم عملها بشكل دائم والحذر من التقصير أو الأخطاء في ممارسة السياسات وتطبيق القوانين كون هناك معارضة في قلب النظام السياسي تعمل ضمن هيئاته وتشكيلاته تراقب كل شاردة وواردة بغية تصحيحها والتزامها، أو إحلال البديل الناجح الذي يراقب العمل ويتعلم من الأخطاء ويوفر البدائل ليحل محل الحكومة ويسهر على حفظ النظام واستقراره وتعزيز دوره وفاعليته، وتتنوع أدوار المعارضة السياسية ووظائفها وشكل تنظيمها مع التركيز على أهمية التنظيم في إسباغ مظاهر القوة والفاعلية على صورة المعارضة السياسية، ولا بد لأي نظام سياسي ديمقراطي تعددي أن يتبنى وجود المعارضة السياسية ضمن إطاره الدستوري والتنظيمي والمؤسسي، لأن القبول بالتعددية

السياسية والرأي الآخر سيجنّب النظام السياسي الاضطرابات والمشاكل التي تسبب عدم الاستقرار أو قد تؤدي إلى أزمات الشرعية في حالة الرفض الشعبي لممارسات السلطة، فبناء معارضة رسمية تعمل ضمن المسار العام العلني وضمن مؤسسات الدولة وتسعى لنقل هموم الأفراد ومتطلباتهم وتراقب الأجهزة الحاكمة وتناقشها حول فلسفة إدارة الدولة والمجتمع والعمل بشكل تكاملي، والنظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية من أفضل الأنظمة التي تتبنى المعارضة السياسية ضمن هيكلها المؤسسي، كون هذا النظام ولد حصيلة تطور الظروف ولم يتكون بشكل مفاجئ أو تقليدي كما كان سائداً في العالم من أشكال للنظم السياسية الملكية المطلقة آنذاك، وتبنيه لأساس قبول الرأي السياسي المعارض ضمن نظامه، فأسهمت به المعارضة بتعزيز فاعليته واستمرار التجربة لقرون من الزمن، هو ما حدا بنا للبحث عن أسرار نجاح هذه الظاهرة ذات البعد التاريخي والاجتماعي والسياسي وتصورنا من كون وجود المعارضة السياسية يمثل دعامة أساسية وجزءاً رئيساً من كيان هذه الأنظمة وتطورها واستمرار بقائها ونجاحها.

الهوامـــش:

---

(1) حسين عبيد، الأنظمة السياسية: دراسة مقارنة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2013، ص118-120.

(2) محمد محمود النيرب، المدخل في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 1997، ج1، ص12.

(3) زهير شكر، الوسيط في القانون الدستوري، المؤسسة الجامعية، بيروت، 1994، ص353-355.

(4) محمد المجذوب، القانون الدستوري، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2002، ص190-191.

(5) عادل ثابت، النظم السياسية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص159.

(6) رَسل جيه. دالتون: دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية: الرأي العام والأحزاب السياسية في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وألمانيا الغربية وفرنسا، ترجمة: أحمد يعقوب ومحفوظ الجبوري، دار البشير، عمان، 1996، ص157.

(7) عمر الفاروق السيد رجب، قوة الدولة: دراسات جيو استراتيجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1992، ص253.

(8) دون إي إيبرلي، بناء مجتمع من المواطنين: المجتمع الدني في القرن الحادي والعشرين، ترجمة: هشام عبد الله، الدار الأهلية، عمان، 2003، ص72-75.

(9) Christopher Beem, Civil Society in America: A Public Debate about Political Theory,(New York: Institute for American Values, (1996), p:5-6.

[10] رعد قاسم محمد، المجتمع الأمريكي ودوره في صنع الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، دار عدنان، بغداد، 2014، ص194.

[11] إميل هوبنر، النظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص209.

[12] أندرو فينسينت، الأيديولوجيات السياسية الحديثة، ترجمة خليل كلفت، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2017، ج1، ص87-90.

[13] نصر محمد علي، جماعات الضغط والمصالح والسياسة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، المركز الثقافي، بابل، العراق، 2014، ص244-245.

[14] عبد الفتاح ياغي، الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، دار الحامد، عمان، 2012، ص256 و257 و271 و272.

[15] رودنى آي. سمولا، الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات، ترجمة: حسن عبد ربه، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2005، ص166.

[16] عبد الفتاح ياغي، مصدر سبق ذكره، ص270.

[17] توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد، منشورات اتحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2004، ص8-9.

[18] آسيا الميهي، ((الرأي العام في السياسة الخارجية))، مجلة السياسة الدولية الصادرة عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، العدد127، ص90-92.

[19] ديفيد هارفي، الامبريالية الجديدة، ترجمة: وليد شحادة، الحوار الثقافي، بيروت، 2004، ص127 و134.

[20] نصر محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص155 و160.

[21] ياسين محمد حمد العيثاوي وسلام علي أحمد المشهداني، صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، 2016، ص 237-240.

[22] آر. ألن هايز وآخرون، الديمقراطية الأمريكية: التاريخ والمرتكزات، دور مجموعات أصحاب المصالح في المجتمع، ترجمة: حسن عبد ربه المصري، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص149.

[23] دون إي إيبرلي، مصدر سبق ذكره، ص75-76.

[24] رعد قاسم محمد، مصدر سبق ذكره، ص208.

[25] أيمن ندا، الرأي العام وقياساته، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2017، ص109.

[26] عزيز صادق سنبه، مراكز الأبحاث ودورها في عملية صنع القرار عند الأزمات، مكتبة السنهوري، بيروت، 2017، ص69-70.

[27] ريتشارد هاس، مؤسسات الفكر والرأي وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية، في مجموعة باحثين، مركز الكاشف للدراسات الاستراتيجية، 2005، ص42.

[28] رشا إبراهيم غريب، دور الجماعات المؤيدة لإسرائيل في السياسة الخارجية الأمريكية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2016، ص36-37.

(29) آر. ألن هايز، مصدر سبق ذكره، ص148.

(30) رشا إبراهيم غريب، مصدر سبق ذكره، ص36.

(31) آر. ألن هايز، مصدر سبق ذكره، ص148-149.

(32) نصر محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص199-200.

(33) ياسين محمد حمد العيثاوي، السياسة الأمريكية بين الدستور والقوى السياسية، دار أسامة، عمان، 2009، ص190-191.

(34) طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة: أسسها ومكوناتها ومعايير تصنيفها، مكتبة السنهوري، بيروت، 2019، ص220-221.

(35) نعمان أحمد الخطيب، الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري، دار الثقافة، عمان، 2013، ص432-433.

(36) حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص133

(37) أحمد الخالدي، القانون الدستوري، دار الكتب القانونية، القاهرة، 2011، ص108 .

(38) ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص66.

(39) ألبرت ساي وآخرون، أسس الحكم في أمريكا، ترجمة: محمد فرج، مكتبة غريب، القاهرة، 1980، ص146.

(40) M. J. C. Vile, **Politics in the U.S.A, Rout Ledge**, 1999, P.7.

(41) روبرت ماكفير، تكوين الدولة، ترجمة: حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص270.

(42) طارق خضر، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام النيابي، دار نافع، القاهرة، 1986، ص243.

(43) ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص71.

(44) حسين عبيد، مصدر سبق ذكره، ص131. ينظر أيضاً: عزو ناجي، (مفهوم الحزبية والنظام الحزبي)، الحوار المتمدن، العدد 2610، 8نيسان، 2009.

(45) ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص70. ينظر أيضاً: جمال المحمود، الأحزاب السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، 2012، ص252.

(46) جيرالد م. بومبر، مفاهيم الأحزاب السياسية للديمقراطية الأمريكية، ترجمة: محمد نجار، دار النسر، عمان، 1999، ص38.

(47) إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل، 1984، ص180.

(48) أنمار لطيف نصيف، جماعات الضغط اليهودية في أربع إدارات أمريكية، شركة المنصور، بغداد، 1989، ص17.

(49) منير المعموري، جماعات الضغط وأثرها على صانع القرار السياسي في الولايات المتحدة، مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، بغداد، 2016، ص113.

(50) جيمس أندرسون، صنع السياسات العامة، ترجمة: عامر الكبيسي، دار المسرة، عمان، 2010، ص64.

(51) ياسين محمد حمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص73.

(*) كلمة لوبي تعني باللغة العربية (الرواق) على أساس ان العاملين في جماعات الضغط يمارسون نشاطهم في أروقة المجالس التشريعية للنظام السياسي، أما في اللغة الإنكليزية فتعني (الدهليز) أو الردهة، ينظر: إدوارد تيفنان، اللوبي: القوة السياسية اليهودية والسياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: حسن عبد ربه المصري، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2003، ص15.

(52) محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص274.

(53) عبد الفتاح ياغي، الحكومة والإدارة العامة في الولايات المتحدة الأمريكية، دار الحامد، عمان، 2012، ص298 .

(54) إميل هوبنر، مصدر سبق ذكره، ص74.

(55) جانيس ج. تيري، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، ترجمة، حسان البستاني، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص73-74.

(56) لاري إلويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996، ص91-92.

(57) رشا إبراهيم غريب، مصدر سبق ذكره، ص43-44.

(58) جيمس أندرسون، مصدر سبق ذكره، ص106-107.

(59) نصر محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص205.

(60) Ole R. Holsti, **Making American foreign policy**. (U.S-New Yurk: Routledge Taylor & Francis Group. 2006). P: 56-60.

(61) داود مراد حسين الداودي، المشاركة السياسية وتأثيرها في السياسة الخارجية الأمريكية، منشورات ماركيربت، السليمانية، العراق، ص64 و68.

(62) وائل محمد إسماعيل، الشؤون الخارجية في العلاقة بين الرئيس والكونغرس في النظام الأمريكي، دار السنهوري، بيروت، 2019، ص197.

(63) مجدي كامل، ثورة أوباما الأمريكية، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2009، ص32.

(64) وائل محمد إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص221 و224.

(65) شاهيناز طلعت، الرأي العام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2015، ص103.

(66) عادل ثابت، مصدر سبق ذكره، ص 143-146.

(67) رسل جيه دالتون، مصدر سبق ذكره، ص154.

(68) نزيه رعد، القانون الدستوري العام، المؤسسة الحديثة للكتاب، بيروت، 2011، ص217.

(69) بشير محمد الخضرا، النمط النبوي- الخليفي في قيادة السياسة العربية والديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص549.

(70) ميلاد ممتاز، الكونغرس الأمريكي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2013، ص26.

)71 Political interest group, in Roger H. Davidson and Walter J. Oleszek, " governing reading and cases in American politics", second edition, Washington D.C: CQ press, 1992، p.163.

(72) ياسين محمد حمد، الكونغرس والنظام السياسي الأمريكي، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2000، ص23.

(73) ماكس سكيدمور ومارشال كارتر، كيف تحكم أمريكا، ترجمة: لطفي لوقا، الدار الدولية، بيروت، 1993، ص88.

(74) ياسين محمد العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص156.

(75) لويس فيتشر، سياسات تقاسم القوى: الكونغرس والسلطة التنفيذية، ترجمة: مازن حماد، الأهلية، عمان، 1996، ص232.

The Impact of Institutions on the Nature of Political Opposition in the Political System of the United States of America

Assist Lect. Abbas Hadi Abhool Alamyali
College of Political Science – University of Kufa
abbashadialmyali@gmail.com

Key words: Political opposition, Political parties, Pressure groups

Summary:

The topic of political opposition is a central subject in political studies due to its numerous dimensions, and it stands as one of the most debated and polarizing issues in contemporary political thought. The presence of political opposition in any political system is a clear indicator of the maturity and development of that system. The philosophy of political opposition lies in its role as a means of achieving equality and justice in governance through the acceptance of pluralism within the political structure. Its effectiveness stems from the fact that it operates under the constitutional framework of the state, serving as an active oversight body on the performance of official political institutions. Additionally, it functions as a constructive corrective tool aimed at evaluating government actions and rectifying policies to ensure their alignment with the higher interests of individuals and the nation. Moreover, it acts as a watchdog to prevent any abuse of power or exploitation of authority and influence. Among the most prominent contemporary political systems that have embraced political opposition is the political system of the United States of America. The presidential system in the U.S., centered on the rule of two dominant political parties the Democratic and Republican parties has facilitated the alternation of power between these two parties over the decades. When one party assumes power, the other takes on the role of opposition. These parties heavily emphasize the role of societal institutions and pressure groups, which significantly influence public opinion and American political decisions. These institutions and pressure groups align themselves with one of the two major parties, supporting it to represent their interests within the U.S. government. This relationship underscores the belief that these institutions and pressure groups form the electoral base that the party relies upon to ascend to power.